الرِّبط النَّحويّ ووظائفه التداولية دراسة في ضوء الخطاب القرآنيّ

أ. د آلاء عبد نعيم الزركاني

جامعة واسط/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

E: Fshany@uowasit.edu.iq

T: 07735099471

تاريخ الاستلام : 2020/9/11

تاريخ القبول : 2020/9/20

الملخص:

تسعى هذه الدِّراسة إلى إيضاح الجانب التَّداولي في جزئية من أجزاء النَّحو العربيّ المتمثلة بعناصر الرّبط ، وكيف تسهم هذه العناصر في جعل النَّص وحدة متكاملة ومن ثمَّ بيان البعد التداوليّ الذي تضفيه هذه الروابط سواء أكانت على مستوى حروف الجر أم حروف الإجابة وغيرها من الروابط التي قد تتعدد وظائفها بتعدد استعمالاتها في اللغة العربية وهذا الأمر هو الذي تؤكد عليه التداولية لا سيما وأنها تعدّ نظرية الاستعمال اللغويّ .

الكلمات المفتاحية: الفعل الكلامي، الوظيفة التداولية ، الاصل المفترض ، المحتوى القضوي ، الاستلزام الحواري.

Grammatical discipline and its deliberative functions, a study in the light of the Native speech

D.prof Alaa Abid Naeem AL-Zarkany

Wasit University-College of Arts-

Arabic Language department

E: aalzurqany@uowasit.edu.iq

T: 07735099471

Receipt date: 11/9/2020

Date of acceptance: 20/9/2020

Abstract:

This study seeks to clarify the deliberative aspect in part of the parts of Arabic grammar represented by the elements of zabt. How do these elements contribute to making the rhyming integral unit and then explain the deliberative dimension that these links add, whether at the level of prepositions or answer letters and others that may have multiple functions due to their multiplicity of uses in the Arabic language, and this matter is emphasized by deliberativeness, especially since it is considered a theory of use Linguist.

Key words: verbal action exigency, deliberative function, security of confusion, the discursive imposition

.

المقدّمة:

تحتاج الجمل في النظام اللغويّ العربيّ إلى ما يؤطرها بإطار نسقي متماسك يعمل على توحيد المعنى الدلالي لأجزاء النَّص اللُّغويّ ، ولابدَّ آنذاك من وجود أدوات رابطة وظيفتها تنسيق الرَّبط بين أجزاء الجملة الواحدة ، والجملة مع الجمل الأخرى في النَّص بطريقة العلاقة السياقية ، وفي العربية يأخذ الرَّبط هذا صوراً متعددة منها؛ (الرّبط بالعطف) الذي ينماز بالتَّوسط بين كمالين ؛ كمال الارتباط ، وكمال الانفصال ، فالرَّبط بالعطف يُعد قرينة على انعدام الارتباط وانعدام الانفصال بين المتعاطفين .

ونظام الرَّبط والارتباط بين ثنايا النَّص اللُّغويّ في نظام اللغة العربية لا يقتصر على الرَّبط بالعطف فحسب، بل يمتد ليشمل الرَّبط بالحروف المصدرية ، وبالاسم الموصول ، واسم الإشارة بل حتى في حرف الجر ، وغيرها من الأدوات الأخرى التي تؤدي وظيفة الرَّبط ، ومن ثمَّ تعمل هذه الأدوات كعنصر تداوليّ تظهر ابعاده التَّداولية في مضان الخطاب الذي وردت فيه إذ تعد قرائن تداولية تعمل على تحقيق الاستلزام الحواري لا سيما إذا ما توقف عليها مبدأ الإفادة بالاستناد إلى فهم قصد المتكلم الذي هو محور رئيس من محاور التداولية. فمن المتعارف أنَّ " اللغة ... هي عبارة المتكلم عن مقصوده ، وتلك العبارة فعل لسانيّ فلا بدَّ أن تصير ملكة مُتقررة في العضو الفاعل هو اللسان "(ابن خلدون : 1965م: 295/2) ، فالتَّداولية تدرس الخطاب من محاوره جميعها وذلك لإبراز الوظيفة الاتصالية للغة. وهذا ما سنحاول الوقوف عليه في هذا البحث.

1 . الوظيفة التدَّاولية للرابط المتمثل بـ (اللام الفارقة).

هي لام تأتي للتفريق بين إنْ المخففة وإنْ النافية . تعمل كقرينة تداولية في النَّص الخطابيّ متضحة وظيفتها من الاهمال والاعمال لا سيما اذا كان هذا الامر متوقف على اللغات وميدان التَّداولية هو الاستعمال اللُّغويّ . ففي قوله تعالى : ﴿ ... وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾. (البقرة : 134)

اللام في قوله تعالى (لكبيرة) هي اللام الفارقة بين إنْ المخففة والنافية (ابن عطية :1993م : 220/1) وهذه اللام هي اللام الفارقة اللازمة لخبر إنّ المخففة التي يكثر في لسان العرب إهمالها إلا أنها قد تأتي عاملة في بعض الأحيان فلا يلزمها هذه اللام . ومرجعية الاختلاف في الإعمال والإهمال عائدة إلى تعدّد لغات العرب وهنا تبدو تداولية هذا الرّابط واضحة في ظل استعماله واهماله بناءً عل الاستعمال اللُّغويّ فـ " للعرب في (إن) لغتان ؛ التخفيف ، والتثقيل ، فأمّا مَنْ خفّف ، فإنه يرفع بها إلا أنَّ ناساً من أهل الحجاز يخففون وينصبون على توهم الثقيلة " (الفراهيدي 1984م: 397/8)، والتَّداولية ما هي إلا نظرية الاستعمال اللُّغويّ فالتداولية " تخصص لسانيّ يدرس كيفية استخدام النَّاس للأدلة اللُّغويَّة في صلب أحاديثهم وخطاباتهم كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث " (الجيلالي ، 1) وهذا ما نلمسه في تفسير سيبويه لمقولة الخليل بما

لحظه في كلام العرب إذ " إنَّهم يقولون : إنَّ زيدُ لذاهب ... لما خففها ... ألزمها اللام ؛ لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها " (سيبويه : 140/2)

والذي يلفت النظر في كلام سيبويه أنَّ (إنْ) المخففة تتفق في صيغتها مع (إن) النافية التي لا يصح الجمع بينها وبين اللام المذكورة ، ولذا دخلت هذه اللام في خبر (إن) المخففة للتفريق بينها وبين (إن) النافية التي لا يمكن أن تدخل على جملة في خبرها هذه اللام ، لأنَّ اللام تأكيد وتقرير للإثبات ؛ وحرف النفي للدفع والإزالة ، فبينهما في ظاهر الأمر تناقض .(الخضري :134/1)

وقد ترتب على التشابه اللفظيّ ، أي التشابه في الصيغة بين (إن) النافية و(إن) المخففة أن اختلف النحاة في هذه اللام فذهب بعضهم إلى أنَّها لام الابتداء ، أي لام التوكيد الداخلة على الخبر وقد لزمتها إن النافية عوضاً عمّا حذف منها ، في حين ذهب الآخرون إلى أنها ليست لام التوكيد التي تجامع المشدّدة بل هي لام أخرى اجتلبت للفرق، وحجتهم دخولها على الماضي المتصرف نحو (إنْ زيد لقام) وعلى المنصوب المتأخر نحو ﴿ وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ﴾ (الأعراف : 102)، وكلاهما لا يجوز مع المشدّدة. (:الاستراباديّ : 359/2 ، الانصاريّ : 223/2)

والخلاف في ذاته لا قيمة تداولية له لولا ما رتبوا عليه من فرق يتضح من قوله(صلى الله عليه وآله وسلم) ((وقد علمنا إن كنت لمؤمنا)) فَمَنْ جعلها لام الإبتداء أوجب كسر ((إن)) ومَنْ جعلها لاما أخرى – اجتلبت للفرق – فتح أن ". (ابن عقيل : 293/1). وبذلك تكون التَّداولية قائمة على الملكة التبليغية فهي تسعى إلى " إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللُّغويّ والتَّعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللُّغويّ وتصير التَّداولية ... جديرة بأن تسمى علم الاستعمال اللُّغويّ " (صحراويّ، 2005م، 17. 18)

والذي يلحظ أن اللام لو كانت لمجرد التفريق بين (إن) النافية والمخففة – أي ليست للتوكيد – لتحتم أن تكون (أن) بفتح الهمزة لا بكسرها وبهذا لا نحتاج للتفريق باللام ، لأنَّ (إن) النافية مكسورة الهمزة وهذه مفتوحة الهمزة ، وهكذا فإنه لابدّ – بناءً على منطق النحاة أنفسهم – أن تعد هذه اللام للابتداء دون حاجة لهذا الخلاف ، وأنَّ تسميتها بالفارقة أدّت إلى توضيح المقصود وهي – أي لام الابتداء – وإن تعدّدت أسماؤها كـ (لام الابتداء ، واللام المزحلقة ، واللام الفارقة)على وفْق ما ترد فيه من تراكيب لغوية، ترد إلى اسم مشترك بينها جميعاً هو (لام التوكيد) ؛ لأنَّ هذا هو معناها . (أيوب : 203)

لقد انطلق اوستين من مقولة مفادها أنَّ كثيراً من الجُمل لا تستعمل لوصف الواقع نفسه ولكن لتغييره . (موشلار :2003: 30) ومقولته هذه مقاربة لمَّا ذهب إليه سيبويه إذ اعتمد على ما تداوله العرب في استعمالاتهم اللُّغوية لاسيما وأنَّهم يميلون الى التَّغاير في الاستعمال على مستوى الرَّابط الذي يعمل كعامل تداوليّ على مستوى التَّركيب وعلى هذا التَّغاير يتوقف الإختلاف في القوة الإنجازية للملفوظ القوليّ ومن ثَمَّ الاختلاف في المحتوى القضويّ .

ومـا سـمعه سـيبويه تجلـى فـي أنَّ " مـن العـرب مَـنْ يقـول : إن عمـراً لمنطلـق ... يخففـون وينصـبون" (سـيبويه : 140/2) والـذي يلحـظ أنهـم خففـوا (إن) وأعملوهـا مـدخلين الـلام علـى خبـر(إن) المخففـة هنـا لا تلتـبس بـ (إن) النافيـة وبالإمكـان الاسـتغناء عـن الـلام . وكـان بإمكـان العربـي الاكتفـاء بالإعمـال دلـيلاً علـى أنَّ (إن) مخففـة لا نافيـة ولكـن بإدخالـه الـلام علـى الخبـر مـع إمكـان الاسـتغناء عنهـا . مـا يعـزز أن هـذه الـلام دالـة علـى التوكيـد ، فهـي وإن صح إطلاق مصطلح اللام الفارقة عليها، فإنه مصطلح لا يتعارض ووظيفتها اللغوية الأساس (التوكيد).

2 . الوظيفة التَّداولية للرابط العطفي (أو)

يُعـدُّ المعنـى الينبـوع المعرفـيّ الأول الـذي ينهـل منـه الـنَّص اللُّغـويّ مفهومـه والـذي تعتمـد عليـه التَّداوليـة فـي تحليلهـا لـذلك الـنَّص اللّغـويّ لا سـيما وأنَّـه يـرتبط ارتباطـاً وثيقـاً بالسَّـامع لتحقيـق مبـدأ الإفـادة لديـه ، " فالجمـل تتضـمن معنيـين اثنـين فـي الوقـت نفسـه أحـدهما حرفـي والثـاني مسـتلزم" (العـزاوي ، 2017، 113) وفهـم السَّـامع للمعنـى وقصـد المـتكلم متوقـف علـى " مـا يتـاح لـه مـن أعـراف الاسـتعمال اللغـويّ ، ووسـائل الاسـتدلال " (العـزاويّ،2017، 112) وفـي قولـه تعـالى : ﴿ يَـا أَيُّهَـا الَّـذِينَ آمَنُـوا لا تَقْتُلُـوا الصَّـيْدَ وَأَنْـتُمْ حُـرُمٌ وَمَـنْ قَتَلَـهُ مِـنْكُمْ مُتَعَمِّـداً فَجَـزَاءٌ مِثْـلُ مَـا قَتَـلَ مِـنَ الـنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً... ﴾(المائدة : 95)

إذ إنَّ لـ (أو) فـي ﴿ أَوْ كَفَّـارَةٌ طَعَـامُ مَسَـاكِينَ أَوْ عَـدْلُ ذَلِـكَ صِـيَاماً ﴾ معنيـين (التخييـر والترتيـب) . وفـي ضـوء هـذين المعنيـين اختلـف العلمـاء فـي بيـان حكـم الواجـب فـي كفـارة قتـل الصـيد عنـد الإحـرام ، أتحمـل علـى التخييـر لظاهر الآية أَم على الترتيب حتى لا ينتقل عن الأول إلى الثاني إلا مع العجز.

والـذي يبـدو أن فـي هـذا الاخـتلاف قـولين ؛ الأول قـال بـه بعـض المفسـرين وهـو التخييـر . والثـاني : ذهـب بعضهم الآخر الى القول بالتَّرتيب (الزمخشري :712/1)

فمَـنِ احـتج بـأن (أو) للترتيـب ، فقـد جعلهـا بمعنـى (الـواو) ؛ لأنهـا قـد تحمـل معناهـا فتكـون هنـا للترتيـب علـى رأي مـن جعـل الـواو للترتيـب مـن النحـاة ، وكـون (أو) بمعنـى (الـواو) رأيـاً مرجوحـاً والجمهـور علـى خلافـه (ينظـر : الانصـاري : 62/1) فـ " أيـن وقعـت (أو) فهـي لأحـد الشـيئين " (ابـن جنـي: 1978م : 179). ولهـذا كـان الأولـى حمـل (أو) – هنـا – علـى معناهـا الأسـاس (التخييـر) . وتكـون (أو) للتخييـر إذا سـبقت بطلـب ، وقـد صرح ابن هشام بهذا الشرط (الانصاري : 445).

ومـن ثَـمَّ قـد يتحقّـق لـ (أو) فـي هـذه الآيـة مـا اشـترطه النحـاة مـن وقوعهـا بعـد الطلـب، إذ تكـون للتخييـر؛ لأن الجـزاء – علـى قـراءة التنـوين – مبتـدأ والخبـر مقـدر ؛ أي : فعليـه جـزاء .(ينظـر ابـن خالويـه : 134) وهـو تقـدير دالّ علـى الطلـب ؛ لأنَّ (علـى) تسـتعمل للإلـزام بطلـب الشـيء إذن فالبنيـة الافتراضـية هـي التـي سـاعدت علـى تحديـد المضـمون والمقصـد فـي هـذه القـراءة . والافتـراض المسـبق عنـد (ديكـرو) يعـد فعـلاً كلاميـاً نوعيـاً تتضـح أهميتـه فـي كونـه " يفـرض فيـه علـى المخاطـب إطـاراً لاسـتمرار الحـوار لا يقبـل الشـك ، إنَّـه يجبـره علـى التَّصـرف كمـا لـو كـان مضـمون الموضـوع المفـروض مسـبقاً حقيقـة مكتسـبة لا تقبـل الشـك" (سـيرفوني ، 1998م، 119) .فاسـتعمال لغـة الاسـتدلال عنـد النحـاة دليـل علـى تداوليـة اللغـة العربيـة فهـي لغـة التواصـل ؛ إذ إنَّ الاسـتدلال يعـدُّ وسـيلة مـن وسـائل

الدَّرس التداوليّ النحويّ . لذلك ربّما لا يتحقّق لـ (أو) في الآية نفسها ما اشترطه النحاة واستدلوا به ، إذا كان (جزاء) مبتدأ خبره (مثل ما قتل) أو خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير : فالواجب جزاء.(ينظر ابن خالويه : 134) فالذي يلحظ أن شرط وقوع (أو) بعد الطلب ، لتدل على التخيير متحقق في الآية إذا كان التقدير : فعليه جزاء ، وغير متحقق لو كان التقدير فالواجب جزاء . ولكن ، على أية حال ، يكون حمل (أو) على التخيير أولى لسببين :

أحدهما : أنَّ (أو) إذا جاءت بمعنى آخر، فإنما تكون لذلك المعنى بقرينة تصرفها عن المعنى الأصلي ، فإن لم تكن هناك قرينة فإنَّه لا يراد بها إلا معناها الأصلي ، قال ابن يعيش : " إذا لم يكن معك في الكلام دليل يوجب زيادة معنى على هذا المعنى – التخيير – لم يحمل في التأويل إلا عليه" (ابن يعيش : 97/8)

الثاني : لقد أجاز سيبويه كون (أو) للتخيير دون أن تسبق بطلب ، ومثل لذلك بقوله تعالى : ﴿ وارسلنا إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ (الصافات : 147).

3 . الوظيفة التّداولية للرَّابط (قد) .

يذهب فان دايك إلى أنَّ التداولية لا تقف عند " النَّحو المصاغ من قواعد الصُّورة والمعنى ينبغي أن يتوسع ... بمستوى وصفي ثالث وهو مستوى العمل " (كنون : 2015:49) وهذا يعني أنَّ التَّركيب القوليّ " لن يوصف فقط باعتبار بنيته الدَّاخلية والمعنى المسند إليه ، وإنَّما سيوصف أيضاً باعتبار الفعل المنجز بإنتاج هذا القول " (خطابي : 2006م:28ــ29) وبذلك تكون التداولية هي المستوى المكمل لا سيما وأنَّ نص الخطاب مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الفعل التَّواصليّ . وإذا ما تأملنا قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ (البقرة: 144)

نجد أنَّ الرَّابط التَّداوليّ (قَدْ) تراوح بين الدلالة على التكثير والتقليل وهذا ما أثار إشكالاً في توجيه الملفوظ القوليّ : ﴿ قَد نَرَى ﴾ .

أما كون (قَدْ) تفيد التكثير فقد ذكره سيبويه في قول عبيد بن الأبرص : (سيبويه: 224/4 ، والأبرص 1975م : 49)

قد أتركُ القرن مصفراً أنامِله كأن أثوابه مُجَّت بفرصَادِ

وكان صنيع بعض المفسرين كالزمخشريّ ، يقتضي موافقة ما ذكره سيبويه في الآية ، إذ فسر (قد نرى) بمعنى (ربما نرى) وهي للتكثير – والمعنى قائم على كثرة الرؤية. (الزمخشري : 201/1) والملحظ هنا هو أنَّ النُّحاة في كثير من توجيهاتهم النَّحويَّة إنَّما ينطلقون من المعنى الذي يُعد محوراً تداولياً في اللسانيات الحديثة . ومن ثم تضعيف الوجه النَّحويّ ورفضه أو تقويته وقبوله مع مراعاة الأصول المدرسية التي ينطلق منها النَّحويّ فاندفاع الزمخشريّ وراء سيبويه له ما يسوغه من ارتباطه بأصول المذهب البصريّ وإجلاله لرائد هذا المذهب سيبويه (رفيدة ، 1990م : 688/1)، إلا أنَّ بعض المفسرين قدِ اسْتبعدوا كون (قد نرى) بمعنى (ربما نرى) وأنها

للتكثير ، فقد مضى أبو حيان بالقول إلى إنَّ " ربَّ على مذهب المحقّقين من النحويين إنَّما تكون لتقليل الشيء في نفسه أو لتقليل نظيره ... وكثرة الرؤية مضاد لمدلول ربَّ على مذهب الجمهور ، ثم هذا المعنى الذي ادّعاه – أي الزمخشريّ – وهو كثرة الرؤية لا يدلّ عليه اللفظ ؛ لأنه لم يوضع لمعنى الكثرة هذا التركيب – أعني – تركيب قد مع المضارع المراد منه الماضي لا غير المضي ، وانما فهمت الكثرة من متعلق الرؤية وهو التقلب " (الاندلسيّ : 427/1)

وهنا ملحظ مهم ؛ إذ يرى أبو حيان في أنَّ كثرة الرؤية مخالفة لدلالة (ربَّ) التي – في رأيه – لا تدل على التقليل ، رأي لا يمكن القطع به ، وإن كان أكثر النحاة يقرون بأن معنى (ربَّ) التقليل ، والصحيح أن لـ (ربَّ) معنى آخر هو التكثير أشار إليه سيبويه عندما جعل (ربَّ) بمعنى (كَمْ الخبرية) ، في أنها تفيد التكثير قائلاً :" واعلم أن (كَمْ) في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه (ربَّ) ؛ لان المعنى واحد. إلا أن (كَمْ) اسم ، و (ربَّ) غير اسم بمنزلة (مَنْ) " . (سيبويه : 161/2)

وجملة الأمر في (ربَّ) أنَّ أصلها التقليل ، ثم أنَّها استعملت في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة . فالقرائن في الجمل تسهم في بيان دلالة (ربَّ)على التكثير أو التقليل.

إنَّ مدار الإشكال – ما ذكرنا – في تراوح (قَدْ) بين الدلالة على التكثير والتقليل . والذي يستوفي النظر في هذا الإشكال قول الرضي أن (قَدْ) : إذا دخل على الماضي أو المضارع فلا بدّ فيه من معنى التحقيق ، ثم إنه يضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع ... وتدخل أيضاً على المضارع المجرد من ناصب أو جازم وحرف تنفيس فيضاف إلى التحقيق في الأغلب التقليل ... وقد تستعمل للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل نحو : ﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء ﴾.(الاستراباديّ : 223/2).

والتحقيق الذي قال به الرضي: إنما هو التوكيد ، وقد حرف تأكيد، لأنها تؤكد الجملة الواقعة بعدها ولا فرق في كونها ماضوية أو مضارعية ، وتفسير التحقيق بالتأكيد جاء صريحاً في كلام الزَّرْكشيّ إذ قال : " وأما مؤكدات الفعلية فأنواع ؛ أحدها (قَدْ) فإنها حرف تحقيق وهو معنى التأكيد " (الزركشي : 431/2)

ولا مناص من القول : إنَّ إفادة (قَدْ) التكثير أو التقليل إنما يكون بحسب ما تدلّ عليه القرائن في الجملة ، وإن معنى التحقيق في (قَدْ) أبين من المعنيين السابقين اللذين يضافان إليها بحسب القرائن الموجودة ، فمعنى التحقيق في (قَدْ نَرَى) هو الأظهر ، بيد أنَّها في سياق الآية المباركة اكتسبت معنى التكثير بقرينة ذكر التقلب ؛ فيكون التكثير عندئذ للمرئي وهو الرَّسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) لا للرائي وهو الله تعالى ؛ لأنه منزّه عن ذلك ، ولا يلزم من التكثير أنَّ أفعاله (عَزّ وجلّ) توصف بالقلة والكثرة . وهذا يعني أنّ العناصر الأساسية في السّياق هي التي تحدد المطلوب أو ترجحه نحوياً ، وإذا ما توافرت لدى المتلقيّ معلومات عن الخطاب وإلى مَن موجه صار بإمكانه فهم الخطاب فـ " السِّياق الذي يرد فيه جزء من خطاب إذ هناك بعض الحدود اللُّغويَّة التي تتطلب معلومات سياقية أثناء التَّأويل ... ولأجل فهم دقيق لهذه العناصر التي ترد في الخطاب وتأويل ناجح لها لا

بـدَّ معرفـة مَـن يـتكلم ، ولمـن يوجـه الخطـاب ، ومعرفـة زمـان انتـاج الخطـاب ومكانـه " (العـزاوي 2017م، 215ـ 216)

4 . الوظيفة التداولية للرابط (مَا)

قـد يـرد الـرَّابط النَّحـويّ فـي التَّركيـب السَّـطحي مؤديـاً وظيفتـه التَّداوليـة بوسـاطة التـأثير الـذي يظهـر فـي معنـى البنيـة العميقـة إذ الغايـة منـه هـو تقويـة المعنـى وإيضـاحه ففـي قولـه تعـالى : ﴿ كَـانُوا قَلِـيلاً مِـنَ اللَّيْـلِ مَـا يَهْجَعُـونَ ﴾ (الذاريات :17) فالرَّابط (ما) في قوله (ما يهجعون) يمكنه القيام بوظيفتين قال بهما النّحاة :

الأولـى : كونهـا مصـدرية ، وقـد تجلّـت هـذه الوظيفـة فـي قـول الفـراء : " مـا فـي موضـع رفـع وكـان المعنـى : كانوا قليلاً ما يهجعون " (الفراء: 84/3) . ؛ كما يقال : كانوا يقل هجوعهم.

الثـاني : كونهـا زائـدة ؛ وخـرج بهـذه الوظيفـة الفـراء أيضـاً بقولـه : " مـا صـلة لا موضـع لهـا ؛ ونصـبت قلـيلاً بيهجعـون ، أردت : كـانوا يهجعـون قلـيلاً مـن الليـل " (الفـراء : 84/3). وذكـر الزجـاج أن (مـا) مؤكدة لغواً . (الزجاج : 53/5).

والـذي يبـدو أنَّ كـون (مـا) زائـدة هـو الوجـه الأكثـر ملاءمـة ؛ فالبنيـة العميقـة التـي تحمـل الافتراضـات المسبقة تكون قائمـة علـى الملفـوظ القـوليّ : كـانوا يهجعـون قلـيلاً مـن الليـل . وهـذه البنيـة يمكـن التماسـها عنـدما تكـون (مـا) زائـدة . والمقصـود مـن الزيـادة " مجـيء كلمـة فـي البنيـة السـطحية للتَّركيـب مـن دون أن يكـون لهـا أثـر فـي معنـى البنيـة العميقـة ، لكـن فائـدتها فـي التَّركيـب التوكيـل والـرَّبط وتقويـة المعنـى " (الكـريم : 2014: 21) فالتوكيـد هـو الفعـل الإنجـازي المترتـب علـى الوظيفـة التداوليـة للعنصـر الـرَّابط (مـا) ، قـال ابـن حنـي : " متـى رأينـاهم قـد زادوا الحـرف فقـد أرادوا غايـة التوكيـد ". (ابـن جنـي : 270/1) . فضـلاً عـن ذلـك فـإنَّ البنيـة العميقـة هنـا تعـد مـن السـمات التعبيريـة لسياق المدح فـي الآيـة ففـي الآيـة مبالغـة فـي تقليـل نـومهم واستراحتهم فـي الليـل الـذي هـو وقـت وذكـر الهجـوع الـذي هـو الفـرار مـن النـوم .(ينظـر: ا بـن عطيـة : 391/5) ، وهـذه المبالغـة لا تظهـر إلا عنـدما تكـون (مـا) زائـدة دالـة علـى التوكيـد ؛ إذ تصـبح البنيـة العميقـة للملفـوظ السـطحي : ((كـانوا يهجعـون قلـيلاً مـن الليـل) فـ (قلـيلاً) نعـت يحتمـل أن يراد به الدلالة على المصدر ويحتمل أن يراد به الدلالة على الوقت . (السامرائيّ 587/2) . هكذا .

كانوا يهجعون هجوعاً قليلاً ... .

كانوا يهجعون

كانوا يهجعون وقتاً قليلاً ... .

6- الوظيفة التَّداولية للرَّابط (بَلَى)

لعل ممَّا يدلل على تجسيد الوظائف التداولية في القرآن الكريم هو أنَّ القرآن الكريم جاء مرشداً وهادياً للنَّاس ، وهذا الإرشاد يتطلب الاعتماد على عنصر التّواصل التبليغي من أجل التَّأثير في المتلقي ، لذلك فالخطاب القرآنيّ يوظف في تراكيبه الكثير من المعايير التَّداولية من مثل عناصر الرَّبط والأفعال الكلامية فضلاً عن السِّياق الكليّ للخطاب ففي قوله تعالى : ((وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غافلين﴾ (الأعراف : 172)

نلحظ أنَّ لـ (بَلَى) استعمالين في العربية :

الأول : تستعمل حرف جواب عن النفي ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ رغم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لَتبعَثُنَّ ﴾ . (التغابن : 7) ، والثاني: تستعمل جواباً للاستفهام المقرون بالنفي ؛ نحو قوله تعالى ﴿ ألست بربكم قالوا بلى ﴾

و (بَلَى) بمنزلة (نَعَمْ) ؛ كلاهما حرف جواب ، إلا أنَّ (بَلَى) لا يجاب بها الإيجاب، أما (نَعَمْ) فيجاب بها الإيجاب لا النفي . هذا قول النحويين المتقدمين (ينظر :سيبويه : 234/4 ،الفراء :1983م : 52/2) وإنَّما امتنعوا من استعمال (نَعَمْ) في جواب الجَحْدِ ؛ لأنَّه إذا قال لغيره : مالك عليَّ شيء فقال: نَعَمْ ، صدقته ، وكأنَّه قال : نَعَمْ ، ليس لي عليك شيء وإذا قال : بَلَى ، فإنما هو ردّ لكلامه ؛ أي : لي عليك شيء منه .(الفراء : 52/2).

فـ (بَلَى) إذن ، تنفي المنفي وتوجب جوابه ؛ لذلك قال الزجاج وغيره من النحاة في قوله تعالى : ﴿ ألست بربكم قالوا بلى ﴾ إنهم لو قالوا : نَعَمْ ، لكان كفراً (المالقي : 1975 م : 364-365)

بيد أن المضي مع إيجابية الاستفهام التقريريّ يتطلّب أمن اللبس ؛ لأن التقرير إيجاب في المعنى ، ولو أجيب بما يجاب به الإيجاب ، فإن المقرَّ قد يوافق المقرَّر فيما يدعيه من أن ما قرّره عليه كان ، وربّما لا يوافقه (ينظر : ابن عصفور:1982م : 485/2 وفي قوله ﴿عزَّ وجلَّ﴾: ﴿ألست بربكم؟﴾ ، لو قيل في جوابه (نَعَمْ) ، لم يعلم هَلْ أرادوا نَعَمْ ، لستَ ربُّنا ؟ فيكون إقرار بالجحد بطرح الاستفهام وحده ؛ وعندئذ يكون مخالفاً للمقرر، أو نَعَمْ ، أنت

ربنا على المعنى . فيكون موافقاً للمقرّر، ولمّا ((كان ذلك يلتبس ، أجابوه على اللفظ ولم يلتفت الى المعنى)). (ابن عصفور : 1982م: 2/ 485)

فحقُّ (بَلَى) أن تدخل على النفي . أما التقرير، فقد اختلف فيه فبعض العرب حمله على النفي ، في حين لم يحمله بعضهم الآخر عليه ، فترتّب على هذا الاختلاف إشكال وقع بين جماعة الفقهاء عندما قالوا: " أليس لي عليك الف ؟ فقال : بلى. لزمته، ولو قال : نَعَمْ ، لم تلزمه . وقال جماعة آخرون يلزمه منهما وجرَوا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة " (الأنصاريّ : 112/1). فأصحاب الرأي الأول من الفقهاء أقاموا جوابهم على أصل ما هو عليه في اللغة ؛ فـ (نَعَمْ) لتصديق ما قبله من الكلام ، و(بَلَى) لتكذيب ما قبله ، أما أصحاب الرأي الثاني ، فقد جمعوا بين الأمرين هكذا:

أليس لي عليك اَلف ؟

الأول : كون النفي محضاً — بلى ، لكَ عليَّ ألف

الثاني : كون التقرير إيجابيّاً — نعم ، لكَ عليَّ ألف

في المعنى

ولكن الجواب بـ (نَعَمْ) في مثل هذا متوقّف على أمن اللبس – كما ذكرنا سابقاً – وهو شرط غير متوافر هنا ؛ ولذلك فأحسن ما يحمل عليه كلام هؤلاء " أن (نَعَمْ) إذا وقعت بعد نفي قد دخل عليه الاستفهام ، كانت بمنزلة (بَلَى) بعد النفي ؛ أعني ، الإثبات لا النفي إذا دخل عليه الإستفهام ردّ الى التقرير فصار إيجاباً " (ابن يعيش : 8/ 123) .وهذا ما نلحظه في قول جرير (جرير : 77)

ألستُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا — وأنْدى العالمين بُطُونَ رَاحِ

فقد خرج النفي مخرج المدح ، وعلى هذا لا يقع (نَعَمْ) في جواب ما كان في ذلك إلا تصديقاً لفحواه كما يقع في جواب الإيجاب (القطع والائتناف : 133).

إنَّ اللجوء إلى التأويل لإستجلاء المعنى يعد معياراً تداولياً لا سيما وأنَّ الغاية التَّداولية منه تقوم على " التَّوفيق بين ظاهر النَّص ومعناه المنشود لإحداث التّواصل اللغويّ " (الكريم : 2014: 184)

يستشف ممّا سبق : أن في (نَعَمْ) و (بَلَى) مستويين من التعبير فـ (نَعَمْ) تجري مع أمثلة الصيغة جميعها من (الخبر ، والنفي ، والاستفهام المسبوق بنفي) مجرىً واحداً هو تصديق الكلام المسبوق لها ، أما (بَلَى) ، فهي أيضاً تمثّل مستوىً من التعبير تجري مع أمثلة الصيغة جميعها من (الخبر ، النفي ، الاستفهام المسبوق بنفي)على نحو واحدٍ ، وهو تكذيب الكلام المسبوق لها ، والعلاقة بين الكلام الذي يجاب عنه بـ (نَعَمْ) تارة وبـ (بَلَى) تارة أخرى هِي علاقة بين مستويين من التعبير . وهذه المستويات المختلفة في التَّعبير التي جاء بعض منها مشروطاً بأمن اللبس وأمن اللبس مشروطا بحصول الفائدة ؛ لأنَّ " اللبس في الكلام يُخل بالفائدة المرجوة منه وقد عده ... الدكتور تمام حسان الغاية الكبرى في الدراسات النَّحوية وجعله مرادفاً للفائدة أو تلخيصاً لها " (الكريم:2014: 259) وتتضح أهمية أمن اللبس في الدراسات التَّداولية " لما له من أهمية عظيمة في تداول المعنى بين المتكلم والمخاطب والعمل على نجاح عملية التواصل اللغوي بينهما ومن هنا يمكننا التأكيد على حقيقة التشابه الكبير بين ما ذهب إليه النحاة العرب القدماء وآراء علماء التداولية في العصر الحديث " (الكريم : 2014: 262)

المصادر

1. القرآن الكريم.
2. الجيلالي ، د، (د.ت) مدخل الى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها ، ترجمة محمد يحياتن ، الجزائر.
3. الابرص ، ع، 1975م ، ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق: حسين نصار ، ط1 ، مصر .
4. ابن جني ، ع، 1985م ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق: حسن الهنداويّ ، ط1، دار القلم ، بيروت.
5. ابن جني ، ع، 1978م، اللمع في العربية ، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف ، القاهرة .
6. ابن خالويه ، ح ، 1977م، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، ط2، دار الشرق ، القاهرة .
7. ابن خلدون ، 1965م، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق: علي عبد الواحد وافي ، القاهرة.
8. ابن عصفور ، ع ، 1982م ، شرح جمل الزجاجيّ ، تحقيق صاحب أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل .
9. ابن عطية ، ع، 1993 م، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط1 ، بيروت ، لبنان.

10. ابن عقيل ، ب، (1980م، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة

11. ابن يعيش، م ، (د.ت) شرح المفصل ، مكتبة المتنبي ، بيروت.

12. الاستراباديّ ، ر ، (د.ت) ، شرح كافية ابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

13. الأندلسيّ ، أ ، (د.ت) ، البحر المحيط ، المملكة العربية السعودية .

14. الانصاريّ ، ج ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح: د. مازن المبارك

15. الانصاري ، ج، (د.ت) ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تح: محي الدين عبد الحميد.

16. أيوب ، ع ، (د.ت) ، دراسات نقدية في النحو العربي ، مؤسسة الصباح ، الكويت.

17. جرير، 1960 ، دار صادر ، بيروت.

18. الخضري ، م، (د.ت) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، دار احياء الكتب العربية .

19. خطابي ، م ، 2006م، لسانيات الخطاب (مدخل إلى انسجام الخطاب) ، ط2 ، الدار البيضاء ، المغرب .

20. رفيدة ، إ، 1990م ، النَّحو وكتب التَّفسير ، ط3 ، الدار الجماهيرية الليبية .

21. الزَّجاج ، إ ،1988م، معاني القرآن وإعرابه ، تح : د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت .

22. الزركشي ، ب ، (د. ت) ، البرهان في علوم القرآن ، خرج حديثه : مصطفى عبد القادر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

23. الزمخشريّ ، ج، (د.ت) ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت.

24. السَّامرائيّ ، ف ، 1989م، معاني النَّحو ، بيت الحكمة.

25. سيبويه ، ع ، (د.ت) ، كتاب سيبويه ، تح: عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .

26. سيرفوني ، ج ، 1998م، الملفوظية ، تر: قاسم المقداد ، اتحاد كتاب العرب ، دمشق .

27. صحراويّ ، م ، 2005 ، التَّداولية عند العلماء العرب ، ط1، بيروت

28. العزاويّ ، ك ، 2017م، التداولية في الفكر النقديّ ، ط1 ، القاهرة .

29. الفراء ، ي، 1983م، معاني القرآن ، ط 3، بيروت .

30. الفراهيديّ ، خ ، 1984م ، تح : د. مهدي المخزوميّ ، ود. إبراهيم السَّامرائيّ ، دار الشؤون الثقافية .

31. الكريم ، ع ، 2014م ، التداولية في الدراسات النحوية ، ط1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة.

32. كنون ،أ ، 2015، التداولية بين النظرية والتَّطبيق ، ط1، القاهرة .

33. المالقي ، أ ، 1975م، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تح : أحمد محمد الخراط ، دمشق.

34. موشلار ، آ، 2003م، التَّداولية اليوم علم جديد في التَّواصل ، تر: سيف الدين دغفوس، ، محمَّد الشيبانيّ ، ط1 ، دار الطليعة ، لبنان

35. النحاس ، 1978م، القطع والإئتناف ، تح: د. أحمد خطاب العمر ، ط1، مطبعة العاني.

Resources:

-The Holy Quran .

-Al- Jilani .D. An intery for " Al-Lisanyat Al-Tadawelya " for high school arabic students institute . Translated by Mohammed Ben Yahyatin . Algeria .

-Al-Abras . E . Diwan Obaid Ben Al-Abras . Investigated by : Hussain Nassar . F1 . Egypt . 1975 .

-Ibn Junni . E. Sir Sennaet Al-Eraab . Investigated by : Hasssan Al-Hindawi . F1 . The Pencil House . Lebanon .1985 .

-Ibn Junni . E. Allame Fi Al-Arabia . Investigated by : Dr. Hussain Mohammed Shraf . Cairo .1978 .

-Ibn Khalwyah . H . Al-Hujja Fi Al-Qeraat Al-Sabee , Investigated by : Dr . Abd Allal Salim Makram , F2. The Eastern House P. Cairo . 1977 .

-Ibn Khaldoon , Moqaddemat Ibn Khaldoon . Investigated by : Ali Abd Alwahid Wafi . Cairo . 1965 .

-Ibn Asfur , E. Shareh Jumel Alzujaji . investigated by : Saheb Abo Jenah . The Book House For Printing . Almusel University . 1982 .

-Ibn Atteya . E. Al-Muherer Alwajeez Fi Tafseer Al-Ketab Al-Aziz . investigated by : Abd Alsalam Abd Alshafi Mohammed . F2. Beirut Lebanon . 1993 .

-Ibn Uqayel . B. Shareh Ibn Uqeyel Alaa Alfiyat Ibn Malek . TH: Mohammed Muhyi Aldin Abd Alhamid . Culture House . Cairo . 1980 .

-Ibn Yaiish . M . Shareh Almuffesel . Almuttanabi Library . Beirut .

-Al-Istrbadi , R . Shareh Kafyat Ibn Hajib . The scientific house for books . Beirut .

-Alandalusi . A. Albahar Almuheet . The Saudi Arabic Kingdom .

-AlAnsari . P . Mughanni Al-LAbib Fi Kuteb Alaareeb . TH . Dr . Mazin Al-Mubarek .

-Alansari . P . Shareh Shezoor Alzaheb Fi Maarefat Kalam Al-Arab . TH : Muhyi Aldin Abd Alhamid .

-Ayoob . E. Dirasat Naqdiyah Fi AlNahoo Alarabi . Al-Sabah Dept . Kuwait .

-Jareer . E. Sadir House . Beirut . 1960 .

-Alkhudari . M . Hashiyat Alkhudari Alaa Shareh Ibn Uqyel Alaa Alfiyat Ibn Malek . The Reunion Arabic House .

-Khutabi . M . Lisanyat AlKhitab (An entry for Insejam AlKhitab) F2 . Casablanca . Morocco . 2006.

-Rafida . Alnahoo wa Kuteb Al-Tafseer . F3 . The Social Libyan House . 1990 .

-Alzujaj . Maani Al-Quran Wa Irabaho . TH: Dr . Abd Aljalil Abdeah Shalabi . The Worlds House . Beirut . 1988.

-Alzargashi . B. AlBurhan Fi Uloom Al-Quran . It`s published by : Mustafa Abd Al-Qadir . The Scientific House For Books . Beirut .

-AlZamakhshari . P. AlKashif An Haqaeq AlTanzil Wa Oyoon Alaqaweel Fi Wejooh Altanzil . The Arabian House for books . Beirut .

-Al-Samarraii . F. Maani AlNaho . The Word House . 1989 .

-Sibawayh . E. Ketab Sibawayh . TH : Abd Alsalam Mohammed Haroon . The World House For Books . Beirut .

-Sirfoni . P . AlMalfodhiyah . TR : Qassim Almuqdad . The Arabian Unity for Writers . Damascus . 1998 .

-Sahrawi . Al-Tadawilya End Olamaa Al-Arab . F1 . Beirut . 2005 .

- Al-Azzawi . K . Al-Tadawilyah Fi Alfikr Al-Naqdi . Cairo . 2017 .

-AlFarra . Y . Maani Al-Quran .F3 . Beirut . 1983 .

-Al-Frahidi . K . TH : Dr . Mahdi AlMakhzumi and Dr . Ibrahim Al-Samarrai . The Culture House for Books . 1984 .

- Al-Karim .E. AlTadawilyah Fi Alderassat Alnahwiyaa .F1 . Literature Library . Cairo . 2014 .

- Kinun . A. Altadwilyah Bayn Alnazaria Wa Altatbeeq . F1 . Cairo . 2015 .

-Al-Malaqi . A. Rasef Almabani Fi Shareh Heruf Almaani . TH : Ahmed Mohammed ALKharat . Damascus . 1975 .

-Moshlar . A. Al-Tadawilyah Alyum Elm Jadid Fi Altawasel . TR : Saif Aldin Daghfus , Mohammed Shaybani . F1 . Al-Taliah House . Lebanon . 2003.

-Al-Nahhas . AlQatee Wa Al-Iitenaf . TH : Dr. Ahmed Khutab Alomer . F1 . Allani Print . 1978.